مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

# اشكالية الالتزام السياسي لدى النخبة السياسية العراقية وتأثيرها على النظام السياسي بعد 2003

**د.عماد أحمد مولود**
قسم إدارة الأعمال، معهد أربيل التقني الإداري، جامعة أربيل التقنية، أربيل إقليم كردستان، العراق.
Imad.mawlood@epu.edu.iq

**معلومات البحث**

**تاريخ البحث:**
الاستلام:٢٠٢٣/١٠/٢٦
القبول:٢٠٢٣/١١/٢٨
النشر:ربيع ٢٠٢٥

**الكلمات المفتاحية:**
*political commitment, legitimacy, rule of law, political elite, political system.*

**Doi:**
10.25212/lfu.qzj.10.1.29

## الملخص

موضوع الالتزام السياسي موضع بالغ الأهمية كونه يتناول العلاقة الجدلية بين الحاكم والمحكوم، المواطن والدولة والأثار المترتبة لهذه العلاقة على الطرفين من حيث الحقوق والواجبات من جهة. ومن حيث الشرعية التي تنبثق من الطاعة والالتزامات المزدوجة للقوانين والاوامر بينهما من جهة اخرى. وبما ان موضوع الالتزام السياسي هنا يبحث في اطار علاقته بالنخبة السياسية العراقية الحاكمة منذ 2003، فنجد ان الواقع والتاريخ السياسي يفيدان بعدم مراعاة النخبة السياسية الحاكمة لأية اهمية تذكر لموضوع الالتزام السياسي فيما بينها او تجاه الشعب، خصوصا عدم الالتزام بالدستور الذي أقرتها عام 2005، وذلك لأسباب بعضها ذاتية تتعلق بتركيبة النخبة السياسية ذاتها التي هي ذات طبيعة تقليدية (طائفية، مذهبية، عرقية)، واخرى ترتبط بانتمائاتها الخارجية ذات الأبعاد المصلحية والايديولوجية والتي جعلتها مسلوبة الارادة. ان عدم الالتزام السياسي لدى النخبة السياسية العراقية بالدستور الذي أقرته عام 2005 أدى الى فقدان الشرعية القانونية من هذه النخبة التي هي شرعية مشكوك فيها أساسا نظرا لأن هذه النخبة استولت على السلطة بدعم خارجي. لذلك سعت هذه النخبة الى أضفى الشرعية التقليدية والكاريزمية على نفسها، مما نتج عن ذلك تعرض النظام السياسي العراقي الى عدم الاستقرار السياسي والأمنى ناهيك عن تفشي ظاهرة الفساد وسرقة المال العام وبناء نظام المحاصصة والتعامل مع المؤسسات العامة على أساس سياسة الشخصنة والحزبنة.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

## المقدمة

موضوع الالتزام السياسي بصورة عامة لايخص طاعة المواطنين للحكام وحدهم، بل ويتضمن أيضا طاعة الحكام للقوانين والقرارات الصادرة من قبلهم ايضا، وفي كلتا الحالتين هنالك حقوق وواجبات يكرسها الدستورويفرضها على المواطنين والحكام أيضا. فالالتزام بهذا الدستور التزام مزدوج وثنائي الطرف (الحكام والشعب). فأي طرف اذا أخل بهذا الالتزام سيصبح له تداعيات خطيرة على النظام السياسي برمته، وذلك لأن الالتزام السياسي بطبيعته يحمل في طياته بُعد قانوني (مبدأ سيادة القانون، وبُعد سياسي( الشرعية السياسية). وبما أن التركيز هنا ينصب على اشكالية الالتزام السياسي لدى النخبة السياسية العراقية بالدستور الذي تشكل في 2005. فان الاشكالية هنا تتجلى في العنصر القانوني الذي يتمثل في خرق مبدأ سيادة القانون لدى النخبة السياسية العراقية الحاكمة وتدعياته المتنوعة والمختلفة، والعنصر السياسي أيضا والذي يتضمن بدوره اشكالية شرعية النخبة السياسية العراقية بعد تجاوزه على الدستور الذي كرس هذين المبدأين، الا ان الاشكالية الاساسية التي واجهت هذه النخبة تتمثل في عدم التزامها بدستور عام 2005. فبالرغم ان هذا الدستور الذي اتفقت عليه غالبية الاطراف من النخبة السياسية وأقرته عبر استفتاء شعبي، الا انه كان ولايزال موضع الخلاف والاختلاف بين أعضاء هذه النخبة، وكل طرف يتهم الآخر بانتهاك هذا الدستور وعدم الالتزام به. وأفرزت هذه الحالة قضية شرعية النخبة السياسية العراقية. اذ أصبحت شرعية النخبة السياسية العراقية على المحك نتيجة تراجع مصداقيتها وبطلان وعودها و تعهداتها تجاه بعضها البعض وتجاه الشعب على العموم. من هذا المنطلق جاءت أسباب اختيارنا لهذا الموضوع الحيوي والجدلي.

### هدف البحث

يهدف هذا البحث الى التحري عن مكمن عدم التزام النخبة السياسية بالدستور الذي أوجدته عام 2005، وتداعياته على النظام السياسي العراقي على مختلف الأصعدة السياسية، الأمنية، المؤسساتية، الشعبية.

### مشكلة البحث

تتضح مشكلة البحث في التساؤلات التي تطرح نفسها فيما يتعلق بماهية الالتزام السياسي لدى النخبة السياسية العراقية ؟ وماهية طبيعة النخبة السياسية العراقية ؟ ما هي اشكالية الالتزام السياسي لدى النخبة السياسية العراقية ؟ وماهي تجليات عدم الالتزام السياسي لدى النخبة السياسية الحاكمة منذ 2003؟ وماهو تأثير عدم التزام النخبة السياسية العراقية بدستورعام 2005 على النظام السياسي القائم ؟

### فرضية البحث

1-يفترض هذا البحث ان مفهوم الالتزام السياسي مفهوم مزدوج يخص طاعة المواطن للقوانين والنظام السياسي، وطاعة النخبة السياسية أو الحكام للقوانين نفسها التي يفرضها على المواطنين. انطلاقا من هذه

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الفرضية يفترض هذا البحث ان النخبة السياسية العراقية لم تولِ الاهتمام بالالتزام السياسي بالدستور الذي انبثق من ارادتها عام 2005 ،رغم حصول هذا الدستور على موافقة أغلبية الشعب العراقي .
2-كما يفترض هذا البحث ان عدم التزام النخبة السياسية العراقية بالدستور أدى الى تعرض النظام السياسي العراقي لعدم لاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى الأمني.
3-ويفترض أيضا ان النخبة السياسية العراقية منذ عام 2003 تتجنب الالتزام السياسي بارادة ذاتية تخص تركيبتهاودوافعها، وارادة خارجية تخضع لها هذه النخبة وتسيطر عليها.

**منهجية البحث**

لغرض البحث عن هذا الموضوع ارتأينا استخدام المنهج الوصفي من خلال وصف ظاهرة الالتزام السياسي عموما والالتزام السياسي لدى النخبة السياسية العراقية منذ 2003. اضافة الى المنهج التأريخي عند تناولنا للخلفية التاريخية لماهية الالتزام السياسي وتجلياتها لدى النخبة السياسية العراقية بعد 2003. والمنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف وتحليل اشكالية الالتزام السياسي لدى النخبة السياسية العراقية بعد 2003 والآثار المترتبة على ذلك. وذلك بالاعتماد على مصادر أصلية (كدستور العراق الدائم لسنة 2005)، والمصادر الثانوية متمثلة بالكتب والبحوث والمقالات وبعض المقابلات التي أجريت مع سياسيون والتي نُشرت في مواقع اخبارية معينة).

**خطة البحث**

تنطلق هذه الخطة من مقدمة موجزة تتناول موضوع الالتزام السياسي وجوانبه المختلفة مع منهجية تخص اعداد هذا البحث، وتنقسم الى ثلاثة مباحث؛ حيث يلقي المبحث الأول الضوء على مفهوم الالتزام السياسي وعناصره، عبر مطلبين؛ المبطلب الأول يتطرق الى تعريف الالتزام السياسي، والمطلب الثاني يتضمن عناصر الالتزام السياسي. بينما يتناول المبحث الثاني طبيعة النخبة السياسية العراقية بعد 2003 من خلال مطلبين؛ المطلب الأول يتطرق الى مفهوم النخبة السياسية، أما المطلب الثاني فيبحث في طبيعة النخبة السياسية العراقية بعد 2003 وآلية تركيبها، بينما يتناول المبحث الثالث اشكالية الالتزام السياسي لدى النخبة السياسية العراقية وتأثيرها على النظام السياسي من خلال مطلبين؛ المطلب الأول يركز على تجليات عدم الالتزام السياسي لدى النخبة السياسية الحاكمة منذ 2003، في حين يتناول المطلب الثاني تأثير عدم الالتزام السياسي لدى النخبة السياسية الحاكمة على النظام السياسي القائم. بعد ذلك نذهب الى أهم الاستنتاجات التي وردت بخصوص هذا البحث. وفي النهاية اشرنا الى قائمة المصادر التي تم الاعتماد عليها لكتابة هذا البحث.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

## المبحث الأول: مفهوم الالتزام السياسي وعناصره

### المطلب الأول : تعريف الالتزام السياسي

ذكر المعجم الفلسفي المعنى الفلسفي العام للالتزام عندما بين السياق اللغوي لمعنى الالتزام والذي هو من التزم ؛ االتزم الشيء، أو العمل : أوجبه على نفسه... ومن شرط هذا الالتزام أن يكون له غاية اجتماعية أو خلقية، وأن يكون مبنيا على مبدأ يقبله المرء بإرادته العاقلة". (صليبا: 1982، ص 118). يربط التعريف المذكور معنى الالتزام بغاية معينة تترتب عليها نتائج اجتماعية و اخلاقية يسعى المرء نحو تحقيقها عقلانيا والالتزام بهذا المعنى يحتضن الأمانة والاخلاص.

أما التعريف الاصطلاحي للالتزام السياسي فقد ورد في موسوعة السياسة كونه موقف سياسي عملي يتبناه المواطن تجاه الوضع القائم، يقترن هذا الموقف بالاستمرارية. بينما عدم الالتزام السياسي عبارة عن الرفض والانكار لكل ما يمت صلة بالعقائديات والسياسات. والموقف الأخير يؤدي الى المساهمة الموضوعية و اللاشعورية في دعم الوضع القائم (الكيالي: ج1، ص 259). يبدو ان التعريف المذكور يربط الالتزام السياسي بموقف المواطن تجاه النظام السياسي القائم دون ان يذكر الموقف تجاه النظام السياسي ذاته او الالتزام السياسي لدى عناصر النظام السياسي او ما يسمى بالنخبة السياسية تجاه المواطن.

في حين أشارت موسوعة علم السياسية الى ان الالتزام السياسي عبارة عن متطلبات أخلاقية لالتزام أو طاعة المرء لقوانين بلده سواءا بدافع المنفعة الذاتية أو خوفا من العقوبات بحيث يقع الالتزام السياسي فوق كل هذه الاعتبارات .(The Encyclopedia of Political Science : P 1259.) . كما وتطرقت الموسوعة هذه الى أساس الالتزام السياسي الذي يستند الى مبدأ الرضا او الخوف او العدالة في اطاعة القوانين لدى المواطن بصورة عامة.

هكذا يبدو ان الالتزام السياسي ليس له مضمون أو شكل واحد يعبّر عنه. فهو يتخذ المظهر المناسب حسب الضرورة، وحسب هوية الأطراف ( المواطن العادي ،أو أعضاء جماعة سياسية معينة) ، وذلك لغاية معينة.عندئذ يكون الالتزام السياسي يدل على "عملية التصويت، الإضراب عن الطعام، النضال الحزبي، المعارضة، النقمة على السلطة، عمليات الضغط والمظاهرات، المقاومة، الفتن، الاضطرابات، الاغتيالات السياسية، الثورات.( مبارك، عصام : 2020، من الانترنت).

### المطلب الثاني : عناصر الالتزام السياسي

في دراسته المعمقة حول نظرية الالتزام السياسي يشير(حسن محمد) الى ان مفهوم الالتزام السياسي يتضمن جانبين؛ ألجانب الأول وهو التزام الدولة تجاه المواطن من خلال القيام باداء وظائفها الرئيسية وهي توفير الحماية له، وتحقيق رفاهيته، ومن ثم تحسين أوضاعه الاقتصادية. مقابل هذه الحقوق التي توفرها الدولة للمواطن وتلتزم بها تقع على عاتق المواطن التزامات تجاه الدولة وهذا هو الجانب الثاني من مفهوم الالتزام السياسي وهو : الولاء للدولة والالتزام بها، طاعة القوانين، المشاركة السياسية، دفع

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الضرائب، واجب الدفاع عن الوطن. (محمد، حسن: 1993،ص 295). كما ويبرر الكاتب تمرد المواطن عن الالتزام السياسي تجاه الدولة في حالة اذا أخلت الأخيرة بواجباتها المذكورة أعلاه تجاه المواطن، وفي هذه الحالة تصبح الثورة جزءا ثابتا من الولاء والالتزام يقوم بها المواطن وذلك من أجل تصحيح مسار الحاكم لضمان ازدهار الدولة واستمرارها. كما ويشير الكاتب الى ان مقاومة المواطنين للحكومة تدريجية وتبدأ باستخدام الأدوات السلمية مثل وسائل الإعلام والرأي العام والمنظمات السياسية ومجموعات المصالح والمعارضة السياسية والمجالس السياسية والبرلمانيين المنتخبين والمظاهرات والإضرابات وغيرها من أشكال المشاركة السياسية، وهذه كلها آليات تصحيح مسار النخبة الحاكمة عندما يكون النظام السياسي القائم نظاما ديمقراطيا، أما عندما يكون النظام السياسي نظاما استبداديا فلا خيار أمام المواطن إلا التمرد على الحاكم المستبد ومقاومة الاستبداد.( محمد، حسن : 1993، ص ص 352- 353 ).

يبدو ان الحديث عن الالتزام السياسي يجرنا نحو موضوع الشرعية الذي هو عنصر أساسي في الالتزام السياسي لأن الشرعية كما يقول (سعدالدين ابراهيم) هي رضا الأغلبية الفائقة من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم ويمارس السلطة عليهم بما في ذلك الجوء الى القوة. فالشرعية تعني قبول (وليس اذعان) أغلبية الأفراد في ان تمارس عليهم السلطة. أما سبب قبولهم هذا اما يعود الى عقيدتهم الدينية،أو الى التقاليد الوراثية متوارثة، أو بسبب تعلقهم الشديد بمميزات وخصال الحاكم وما يجسده من قيم ومثل عُليا يرنون اليها، أو لأنه يهتم بمصالحهم ويضمن لهم الأمان، أو لأنهم اختاروه بأنفسهم و اعطوه هذا الحق لمدة محددة. لكن هذا التعريف للشرعية ( كما يعتقد ابراهيم )لا ينطوي على شرط القبول الدائم عن الحاكم أو عن كل أفعاله وان كان ذلك مرغوبا من الحاكم والمحكومين على السواء. فمن دون الشرعية يكون الحاكم فردا كان أو نخبة حاكمة، او النظام يكون دائما في حالة الرعب وغير مستقر وغير متمكن سياسا مهما استخدم وسائل القهر اوالانتهازية او سبل الرشوة والترغيب. (ابراهيم: 2002، ص 404) .

هذه النظرة للشرعية عند (ابراهيم) تنبثق من وجهة نظر (ماكس فيبر) الذي وزع السلطة الى ثلاثة أنماط وهي النمط التقليدي للسيطرة والشرعية، والنمط الكاريزمي الذي يعتمد على السحر الشخصي و الالهامي والبطولي لفرد معين، والنمط القانوني والدستوري. وهذه الأنماط الثلاثة للسلطة لاتوجد بشكل خالص ولا تنفصل عن بعضها البعض بشكل مطلق. اذ من الناحية العملية والممارسة هناك علاقة متشابكة بين هذه الأنماط التي هي الأخرى تتأثر بالعوامل الداخلية والخارجية. ( كتورة، جورج، 2011، ص 19).

الى جانب الشرعية هنالك مبدأ سيادة القانون والذي يعد هو الآخر عنصر مهم من عناصر الالتزام السياسي.فمبدأ سيادة القانون هو أحد مبادئ الحوكمة، حيث يعتبر جميع االشخاص، والمؤسسات، والكيانات، العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام القوانين، التي تصدر علنا، وتطبق على أساس مبدأ المساواة، ويجري التقاضي بها على نحو مستقل، وتكون متسقة مع المبادئ والمعايير الدولية لحقوق الانسان. وهي تستلزم بالاضافة إلى ذلك وضع التدابير اللازمة لضمان الامتثال لمبادئ سيادة القانون، والمساواة، والمسؤولية، أمام

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

القانون، والعدالة في تطبيق القانون، والفصل بين السلطات، والمشاركة في عملية صنع القرار، واليقين القانوني، وتجنب التعسف، ووجود شفافية إجرائية وقانونية.( ليان مكاي : 2015،ص 12). وعليه فمبدأ سيادة القانون يتضمن سيادة القانون في الدولة بحيث تعلو هذه الأحكام على ارادات الحكام والمحكومين معا. إذ لا يكفي أن يذعن الأفراد وحدهم للقانون؛ بل يجب أن تخضع المؤسسات الحاكمة في الدولة للقانون. (محمد، فايز: 2013، ص 170).

يتضح مما سبق ان الالتزام السياسي من حيث هو مفهوم يتضمن عنصران أساسيان؛ الشرعية ومبدأ سيادة القانون، فها يشملان النخبة السياسية الحاكمة وعامة الشعب. فلا يقتصر الالتزام السياسي على التزام المحكومين بقرارات وأوامر الحكام ولا يعني الزامهم بذلك فحسب، بل ويشمل التزام وطاعة الحكام للقوانين والأحكام نفسها. من هذا المنطلق يستند الالتزام السياسي الى أفكار ومبادئ تدعو الى بناء السلطة والنظام السياسي على أساس الرضا وطاعة القوانين من قبل الحكام والمحكومين، والالتزام بالقوانين دون التمايز بينهما، اضافة الى فكرة المسؤولية والعدالة والمساواة وتحقيق الأمن والرفاهية والحماية من التهديدات الداخلية والخارجية. وفي حالة الاخلال بأي من هذه المبادئ من قبل الحكام فيحق للمحكومين أيضا الخروج عن الطاعة وعدم الالتزام السياسي بالوضع القائم الى أبعد الحدود متمثلة باسقاط النظام السياسي.

## المبحث الثاني : طبيعة النخبة السياسية العراقية بعد 2003

قبل التطرق الى طبيعة النخبة السياسية العراقية يستوجب التركيز على مفهوم النخبة السياسية عموما وبصورة موجزة من خلال البحث عن ماهية النخبة سياسية كما ورد عند روادها .

### المطلب الأول : مفهوم النخبة السياسية

هنالك آراء و وجهات نظر مختلفة تجاه مفهوم النخبة السياسية الا اننا نستطيع أن نلخص مجمل الأفكار والآراء الواردة فيما يتعلق بمفهوم وطبيعة النخبة السياسية كما ورد عند روادها (باريتو، موسكان مشيلز وغيرهم) كالآتي :

1-النخبة السياسية هي مجموعة صغيرة تتميزبميزة طبيعية ونفسية على أفراد المجتمع الآخرين.هذه المجموعة لديها صفات الذكاء، والشخصية، والإبداع، والقدرات النوعية. أغنى الأفراد هم الأكثرقوة سياسيا واجتماعيا، وبالتالي على أعلى الرواتب الاجتماعية. المكر والقوة والعنف هي عناصر الصراع بين النخبة الصاعدة والنخبة القائمة. ترتفع إلى رتبة النخبة الأكثر دهاء وقوية. يعتمد استمرار النظام على عملية تحديث النخبة.عندما تحبس النخبة نفسها، يخضع المجتمع للثورة من الداخل أو الدمار من الخارج.هذا يدل على أن القلق والعنف يرافقان دوران النخبة،ويعتقد (باريتو)أن البقاء هو للأقوى. ( نقلا عن الأسود: 1990،ص ص 438 – 440).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

2-يرجع وضع النخبة إلى امتلاك أعضائها (الثروة، المكانة الدينية...الخ. فعلى الرغم من صغر حجمها، إلا أنها أي النخبة ترجع إلى قدرتها التنظيمية الكبيرة في مواجهة قوى المجتمع الأخرى. ما يجعلها قادرة على اتخاذ القرارات بسرعة، والاستجابة السريعة للتغيرات في الوضع والاندماج في أقواله وأفعاله، على عكس الأغلبية غير المنظمة. الفرق بين الأنظمة السياسية هو طريقة تدفق السلطة (من خلال الانتخابات والتعيينات)، وهي آلية ديمقراطية، وطريقة تجنيد الطبقة الحاكمة، وهي آلية ارستقراطية (وفقا لاختيار أبناء النخبة القديمة. في كلتا الحالتين لايجوز التطرف اذ ان التطرف في الديمقراطية يمهد الطريق نحو الثورة أما التطرف في الارستقراطية يؤدي الى أن تفقد الطبقة الحاكمة احساسها بمصالح المجتمع حسب اعتقاد (موسكا) (نقلا عن المنوفي:1987، ص ص74-76).ويضيف كذلك بأن هنلك نخبة تَحكم واخرى تُحكم.الأولى دائما أصغر عددا وتقوم بكل الوظائف السياسية وتستولى على السلطة وتتمتع بالامتيازات التي تؤدي اليها السلطة، بينما الطبقة الثانية يسيطرعليها من قبل الأولى بطريقة قانونية أوتعسفية وعنيفة. لكن القوة والخداع لايكفيان وحدهما لحكم النخبة وانما يجب أيضا أن تعبر عن مصالح و أهداف جماعات ذات شأن ونفوذ في الحياة الاجتماعية. ويتوقف الاستقرار السياسي على الطبقة الوسطى التي تتكون من موظفي الدولة والمدراء العاملين والعلماء والمهندسين ورجال التربية والتعليم... وهي بمثابة احتياط للنخبة الحاكمة وتدخل كعنصر فعال في تنظيم وتوازن المجتمع.(الأسود : 1990،ص ص441 – 442).

3-حكم النخبة بات أساسيا في المجتمع المعاصر لأن يستحيل على الشعب أن يشارك الحكم بصورة مباشرة لأسباب تقنية وادارية. وسيطرة النخبة تتوقف على التنظيم. فالقدرة على التنظيم لاتكفل السلطة فحسب وانما تنتج النخبة في المجتمع. وطبيعة التنظيم يكون بشكل يسمح باعطاء السلطة والامتيازات الى القادة الذين لايمكن محاسبتهم من قبل مؤيديهم بالرغم من ان القيادة يجري اختيارها عن طريق الانتخابات والقادة هم وكلاء الذين انتخبوهم. والسبب هوالقدرة التنظيمية والبعد السيكولوجي لهؤلاء القادة الذين لهم المعرفة والخبرة. حكم الأقلية قانون عام حتى في النظم الديمقراطية لأن حكم كل الجماهير أو الأغلبية أمر مستحيل. لكن ميزة الديمقراطية هي انها تجيز ظهور عدد من الأحزاب المتنافسة والتي يقود كل منها أقلية، كما وان هذا التنافس تؤثر على الشعب بشكل غير مباشر، على الأحزاب أن تراعي هذا الجانب. ان التوجه الديمقراطي يقيد الأقلية ولكنه لا يمنعها كا يرى( مشيلز).(نقلا عن الأسود: 1990، ص ص443 – 444).

بموجب هذه الرؤية لمفهوم النخبة السياسية نجد ان مفهوم النخبة السياسية مفهوم واسع وشامل بحيث تدخل النخبة السياسية في صلب تكوين النظام السياسي،وتحدد تركيبة النظام السياسي وطبيعة العلاقة بين النظام السياسي والمواطن، وآلية اتخاذ القرار داخل النظام السياسي، وطريقة تغيير تركيبة النظام السياسي، وعوامل استمرار واستقرار النظام السياسي وأدواة تغييره. والأهم من كل ذلك علاقة النخبة بالجماهير " وهي تتضمن التأثير المتبادل بين النخبة والشعب. فتأثيرالنخبة على الشعب يكون مبني على الاجبار، كسب الشرعية، احترام التقاليد السائدة، الكاريزما، الالتزام بالاسس القانونية، الأداء الفعال، التلقين المذهبي. بينما تأثير الشعب على النخبة يكون عن طريق الانتخابات، المساندة، العنف".(

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المنوفي:1987، ص 82)).وكذلك " التحول في تركيبة النخبة: نتيجة الثورة، غزو واحتلال، تغيير اجتماعي، عوامل سياسية كالاقتراع العام والانتخابات.."(المنوفي:1987،ص82). فهذه كلها مؤشرات تدل على أهمية ومكانة النخبة السياسية داخل النظام السياسي وتأثيرها عليه .

**المطلب الثاني : طبيعة النخبة السياسية العراقية بعد 2003 وآلية تركيبها**

أن ما يميز النخبة السياسية العراقية، خصوصا تلك التي لها تأثير بالغ في العملية السياسية، هو طابعها الشمولي والازدواجي. اذ ان معظم الأقطاب الرئيسة لهذه النخبة لها امتدادات في معظم مفاصل الدولة والمجتمع العراقي وداخل المؤسسات السياسية، العسكرية، الأمنية، الاقتصادية،الاجتماعية، الادارية، الدينية، الثقافية، المهنية وحتى القانونية والأكاديمية أيضا. هذه الميزة جعلت من النخبة السياسية العراقية نخبة شمولية وتمارس الازدواجية في السلوك. لذلك لايمكن وصف وتحليل طبيعة النخبة السياسية العراقية على وفق مفردات ومفاهيم نظرية معينة في النخبة بحد ذاتها. فهي من جهة ما تؤيد الانتخابات كطريقة سلمية لتداول وممارسة السلطة، وفي الوقت نفسه لها قوات مسلحة خاصة بها وتهدد بها الأطراف الأخرى داخل النخبة الحاكمة نفسها أو خارجها. كذلك سياسيا تناشد هذه النخبة الوطنية في حين تستقوي بالطائفية،والمذهب،و العشيرة. وتدعو الى سيادة القانون بينما تعامل المؤسسات وفق الأسس الحزبية، الشخصية، والطائفية. تدعو الى النزاهة بينما تمارس التهريب، وغسيل الأموال، وتدعوا الى الاستقلال والسيادة في حين تنفذ أجندات اقليمية ودولية.

تلك كانت جوانب من خصائص النخبة السياسية العراقية. واذا اخذنا بجزئيات مفهوم (باريتو) للنخبة السياسية نجد أن النخبة السياسية الجديدة بعد 2003 قد برزت على اثر فشل النخبة السياسية ما قبل 2003 في تحديث نفسها مما أوقعت المجتمع العراقي أمام الثورة والانتفاضة من الداخل عبر صعود جماعات معارضة للنظام السياسي السابق، ومن الخارج عبر تحالف أعضاء النخبة السياسية الجديدة مع القوى الخارجية في 2003 الاقليمية والدولية متمثلة بايران والولاياة المتحدة الأمريكية وحلفائها. نتج عن ذلك القضاء على النخبة السياسية السابقة التي حكمت العراق من 1968الى 2003 . الا أن النخبة السياسية الحاكمة ما قبل 2003 هي الأخرى استولت على النظام السياسي منذ 1968عبر الانقلاب الذي دبره حزب البعث والذي تحالف واندمج مع المؤسسة العسكرية فيما بعد. هذه النخبة قد حكمت عبر الجيش والمؤسسة العسكرية وبنت نظاما سياسيا أحاديا ذو طبيعة شمولية وايديولوجية قومية عربية (حسين : 2015، ص ص 154– 230). بينما النخبة التي استولت على السلطة بعد 2003 بفعل الاحتلال الأمريكي وحلفائه للعراق في 9/ نيسان 2003 تختلف عن ماقبلها. اذ تشكلت النخبة السياسية الجديدة بدعم دولي مباشر وعلني (الولايات المتحدة الامريكة، بريطانيا وحلفائهما) والتفاهم الاقليمي (ايران وتركيا) من أقطاب المعارضة الرئيسة للنظام السابق ذات الميول الطائفية والاثنية والمذهبية وبعض من الاتجاهات التي كانت تطرح نفسها كعلمانية وهم عموما (الحزبين الكرديين؛ الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني، والأحزاب الشيعية كحزب الدعوة، المجلس الأعلى للثورة الاسلامية وفيما بعد التيار صدري الذي كان مناوئا للعملية السياسية ثم شارك فيما بعد في

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الحكومات المتعاقبة بعد اعلان انسحاب القوات الأمريكية في 2011، وكذلك الحزب العربي السني وهو الحزب الاسلامي العراقي، و حزب الوفاق الوطني و حزب المؤتمر).

هكذا وعلى اثر احتلال العراق عام 2003 ظهر شكل جديد للدولة العراقية لعبت فيها قوى النخبة الحاكمة دورا مهما في التأسيس للدولة العراقية منذ تشكيل مجلس الحكم الانتقالي الذي مثل نواة وجود نخبة سياسية حاكمة جديدة في العراق مرورا بالحكومتين المؤقتة برئاسة اياد علاوي (2004 – 2005 )، و الحكومة الانتقالية برئاسة ابراهيم الجعفري (2005 – 2006 )، ثم ولايتي نوري المالكي للمدة ( 2006 – 2014 )، ثم حكومة حيدر العبادي ( 2014 – 2018 )، و حكومة عادل عبدالمهدي (2018 – 2019 )، ومن ثم حكومة (مصطفى الكاظمي) الذي تسلم السلطة في آيار 2020. (العيساوي،عبدالعزيز : 2020، ص 27 )

فمنذ تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في تموز 2003 باشراف سلطة الائتلاف الموحدة وبقيادة الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر). تشكلت النخبة السياسية العراقية على أساس المحاصصة الطائفية والاثنية والمذهبية والدينية وذلك وفقاً لتقسيم ثلاثي يقوم على الأكراد والشيعة و السنة. وكذلك على أساس مبادئ تمثيلية ثلاثة وهي : القومية (الأكراد و التركمان و العرب)، و الحصص الطائفية (الشيعة و السنة)، و الهوية الدينية (مسلمون و مسيحيون). مع اختيار أعضاء من عراقيي منفى و المحليين. وقد ضم المجلس 25 عضواً بينم 13 عضواً من الشيعة و 5 أعضاء سنة و 5 أعضاء اكراد و واحد مسيحي و واحد تركماني.( أحمدي : 2016 من الانترنت).

وأولى الخطوات التي قام بها مجلس الحكم الانتقالي تمثلت في صياغة قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية و الذي كان بمثابة الدستور المؤقت للمرحلة الانتقالية وذلك في 8 اذار 2004. وتجدر الاشارة اليه ان المواد التي تكون منها هذا الدستور تعكس تحول العراق من نظام دكتاتوري – مركزي قائم على أساس حكم الحزب الواحد يدعي تمثيله للأمة العربية الى نظام ديمقراطي تعددي اتحادي و لامركزي يعكس التباين الاثني والديني والمذهبي للعراق. أما أهم خصائص الدستور المؤقت فهي (عبد الجبار، فالح : 2006، ص ص 108 – 111 ):

1. الغاء مركزية السلطة (استبداد السلطة التنفيذية) و يعيد مبدأ تقسيم السلطات تنفيذاً و تشريعاً و قضاءا.
2. اعادة تنظيم السلطة القضائية بارساء استقلالها المالي. و كذلك تنظيم مجلس القضاء الأعلى، و محكمة دستورية تحد من سلطة الجمعية الوطنية ان ارادت التجاوز على الدستور.
3. وضع اسس اللامركزية الادارية. على عكس النظام السابق الذي شدد على مركزية السلطة و حصرها في بغداد. والنظام اللامركزي لا يقسم البلد، بل يقسم السلطات .
4. حل القضية القومية في اطار الفدرالية و تقوية النظام اللامركزي على قاعدة : التوزيع العادل للثروة، و التصرف المحلي و الاقليمي بها تبعا لحاجات المناطق .
5. مبدأ التوافقية اساس التوازن بين شتى مكونات الأمة العراقية،باعطائها حق النقض. يتجلى هذا المبدأ في انشاء مجلس رئاسي يضم رئيساً ونائبين يمثلون الجماعات الرئيسية ويتمتع كل

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

عضو بحق النقض. وبموجب التوافق من حق ثلاثة أرباع المصوتين في أي ثلاثة محافظات رفض الدستور. وهذا يعطي عمليا حق الأكراد في أن تصد أو تعطل عملية كتابة الدستور اذا كان ماساً لمصالحها .

6. يتجلى مبدأ التوافقية في التشريع؛ فالاسلام مصدر من مصادر التشريع، وفي الوقت نفسه يركزهذا الدستور على مراعات شرعة حقوق الانسان و الحقوق المدنية و الديمقراطية و المعاهدات الدولية.

هكذا لم تكتفي النخبة السياسية العراقية الجديدة بتشكيل المجلس الحكم الانتقالي بل سارعت بايجاد نظام انتخابي متفق عليه بين الأطراف المعنية على تجاوز المرحلة التي تلت 2003 ويمثل اطارا قانونيا لممارسة العملية الديمقراطية و التخلص من سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 96 لسنة 2004 والذي بمثابة اول قانون انتخابي في العراق بعد تغيير النظام السياسي والانتقال للديمقراطية، واجريت بموجبه انتخابات الجمعية الوطنية في 30 كانون الثاني 2005. وفسح اقرار الدستور العراقي في 15 تشرين الأول 2005 المجال أمام تشريع قوانين انتخابية جديدة ( قانون الانتخابات رقم 16 لسنة 2005 الذي اجريت بموجبه انتخابات مجلس النواب العراقي في 15 كانون الأول 2005. (العيساوي عبدالعزيز : 2020، ص ص 32- 33). لكن هذا القانون والقوانين التي تلته والتي تمت بموجبها انتخابات مجلس النواب التي اجريت في 7 اذار 2010 و 30 نيسان 2014 لم تكن بمعزل عن تأثير الأحزاب الحاكمة والتي تمكنت من اقرار قوانين انتخابية على مقاسها تبقيها أطول مدة ممكنة في السلطة والدليل على ذلك ان النخبة الحاكمة في العراق لم تتغيرعلى الرغم من مرور أكثر من 12عاما على الديمقراطية،كما ان التقسيم الثلاثي للسلطة (الشيعي، السني، الكردي) لايزال قائما باستثناء التغيير الأبرز الذي طال قانون الانتخابات الذي صوت مجلس النواب العراقي في كانون الأول 2019 والذي أتاح تقسيم المحافظات الى دوائر انتخابية متعددة كما اعتمد على الترشيح الفردي للانتخابات ).(العيساوي، عبدالعزيز: 2020،ص 33).

في الواقع ان الدستور الدائم للعراق الذي تم اقراره من قبل الجمعية التأسيسية للمرحلة الانتقالية في 15 تشرين الأول 2005 عبر عملية الاستفتاء الشعبي أصبح هذا الدستور تعبيرا عن تكون نخبة سياسية جديدة تسعى لارساء دعائم النظام سياسي الجديد بدعم دولي بعيد الاحتلال الامريكي. ويتضمن الدستور الجديد مواد متقدمة نوعا ما من الناحية السياسية و الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بمثيلاته من الدساتير السابقة من حيث دعوته لبناء نظام سياسي تعددي قائم على أساس مبدأ الفصل بين السلطات ويتخذ من الفلسفة السياسية الديمقراطية مصدرا رئيسيا لصياغة مواده شأنه شأن قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004 والذي انتقلت معظم مواده الى الدستور الدائم لعام 2005 وهما الذان أقرا بكفالة معظم الحقوق السياسية للعراقيين، واعتماد الوسائل السلمية لادارة الحياة السلمية ومشاركة الشعب في بناء مؤسساته الدستورية والسياسية. لكن الأحداث التي شهدها العراق لاحقا لم تقلب كل هذه الوعود والنصوص المبشرة بالديمقراطية الى مجرد أوهام باطلة المحتوى فحسب بل في المحصلة النهائية وضع ومصير الدولة العراقية وبقائها رهن علامات الاستفهام الكثيرة. (رسول : 2012، ص 434 ). وكان

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

السبب هذا الاخفاق يعود الى طبيعة النخبة السياسية الجديدة التي فضلت المصالح الطائفية والمذهبية والعرقية على المصالح العراقية العليا واعادة ترتيب الأوضاع حسب مرتكزاتها ما دون الوطنية. ونتج عن ذلك تراجع أداء الحكومة المركزية لاداء وظائفها الاجتماعية ( التعليم والصحة ) والاقتصادية ( ادارة الثروات الوطنية و التنمية الاقتصادية ) لمصلحة توسع دور الجكومات المحلية في القيام بهذه الوظائف. في الوقت ذاته لاتوجد أية ضمانات حقيقية تحول دون تحول السلطات المحلية في الأقاليم والمحافظات الى استبداديات مصغرة وتتمثل التحديات تلك بتنامي الانقسامات العرقية والطائفية وتراجع دور الكيانات الاجتماعية الحديثة وتضائل فعالية مؤسسات المجتمع المدني لصالح القوى التقليدية والقبلية وتوسع أدوارها الاجتماعية والسياسية. (رسول: 2012، ص435).

## المبحث الثالث : اشكالية الالتزام السياسي لدى النخبة السياسية العراقية وتأثيرها على النظام السياسي

يتضح مما سبق ان النخبة السياسية العراقية الجديدة ومنذ بداياتها ظهرت لديها بوادرعدم الالتزام السياسي بنصوص الدستورالجديد. انما يعزز هذه الشكوك لدى قيادات النخبة السياسية الجديدة بخصوص الالتزام بالدستور هو ورود نص صريح في ديباجة الدستور الدائم لعام 2005 جاء فيه "... ان الالتزام بهذا الدستور يحفظ للعراق اتحاده الحر شعبا وأرضا وسيادة ".(مجموعة مؤلفين : 2006، ص 393). ما يعني انه في اللحظة الأولى من كتابة الدستور الدائم ظهرت بوادرعدم الثقة بين أعضاء النخبة السياسية الجديدة فيما يتعلق بالالتزام بتنفيذ بنود ومواد الدستورالجديد. وقد اتضح هذا الأمر لاحقا عندما نشب الخلاف بين قيادات النخبة السياسية الكوردية وقيادات النخبة السياسية الشيعية والسنية حول تفسير وتطبيق المواد الدستورية (المادة 140، الخاصة بالمناطق المتنازع عليها بين المكون الكردي والعربي والتركماني)، والمادة 110، المتعلقة باشكالية ادارة الثروات الوطنية من النفط والغاز والكمارك والموارد المائية بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقليم والمحافظات)، والمادة 111، الخاصة بتنازع الاختصاصات والصلاحيات بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقاليم والمحافظات ). (مجموعة مؤلفين : 2006، ص ص 420 – 430). الخلافات هذه وغيرها على سبيل المثال فيما يتعلق بحصة اقليم كوردستان من الميزانية، وكذلك الخلاف حول طبيعة قوات البشمركة. ناهيك عن الخلافات الرمزية التي تتعلق بشرعية أو عدم شرعية العلم العراقي بين قيادات النخبة السياسية الجديدة تسببت في اثارة التوتر والنزاع بينهما وأحياناً وصلت الى مستوى التهديد باستخدام القوة ( الفضل : 2020، ص ص 167 – 180). وهو ما حدث فعلا في السنوات الأخيرة على اثر تصاعد الخلافات بين بغداد و اربيل التي وصلت الى حد تبادل الاتهام بين الطرفين في تجاوز و خرق الدستور، الى ان وصلت الى حد قطع حصة الاقليم من الميزانية منذ عام 2014، مما حدى بالاقليم الى تنظيم استفتاء للمطالبة بالانفصال عن العراق متذرعا بالفقرة المذكورة سلفا في الديباجة وقد تم اللجوء الى خيار الاستفتاء في 25 ايلول 2017 و نال قرابة 92% من الاصوات المؤيدة للانفصال وذلك في ظرف اقليمي و دولي رافض

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

للاستفتاء. وقد دفعت هذه الظروف حكومة بغداد الى فرض الحصار على اقليم كوردستان والتحرك العسكري لاستعادة معظم المناطق التي كانت خاضعة لحكومة اقليم كوردستان جراء انسحاب الحكومة العراقية منها عام 2014 على اثر هجمات تنظيم داعش، و احتلال الأخير لمناطق عدة في العراق.(مولود : 2019، ص 229).

ان عدم الالتزام السياسي لدى النخبة السياسية الجديدة يطال حتى العهود والمواثيق الموقعة فيما بينها لحفظ السلم الأهلي (عمارة : 2015، ص 334)، ناهيك عن التراجع عن الوعود والبرامج الانتخابية لدى الاحزاب السياسية الممثلة لهذه النخبة، مما حدى بالناخب العراقي الى العدول عن المشاركة السياسية ويتضح هذ الأمر مع تدني مستوى المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي لعام2021 حيث بلغت نسبة المشاركة فيها (41%) وهي ادنى مستوى في تاريخ الانتخابات التشريعية بعد عام 2005 مقارنة بالانتخابات التشريعية السابقة لعام (2018 ) والتي سجلت نسبة المشاركة فيها (.44.52% ) (كاظم، جبير، 2022، ص 268).

هكذا يبدو ان عدم الالتزام السياسي بات سلوكا معتادا لدى النخبة السياسية الحاكمة منذ عام 2003 وهذا مما أثر على العملية السياسية برمتها وخلف آثارا مدمرا على النظام السياسي القائم منذ 2005 وقد ينذر بزوال الدولة العراقية على اثر استمرارية عدم الاستقرار السياسي.

**المطلب الأول : تجليات عدم الالتزام السياسي لدى النخبة السياسية الحاكمة منذ 2003**

بالعودة الى مفهوم الالتزام السياسي نجد ان أهم عنصر من عناصر الالتزام السياسي يتمثل في اشكالية الشرعية لدى النخبة السياسية الجديدة. فالنخبة السياسية الحالية استولت على السلطة السياسية بعد 2003 بدعم من الاحتلال الامريكي الذي اسقط النظام السياسي السابق بعيدا عن الشرعية الدولية المستندة الى المؤسسات والمواثيق الدولية التابعة للأمم المتحدة، والذي أعلن نفسه ايضا دولة محتلة في 22 مايو 2003 وفق قرار 1483 الصادر من مجلس الأمن الدولي. أما داخليا فكانت النخبة السياسية الجديدة ولغرض تشتت وعي المواطن العراقي تجاه تعاونها وتبعيتها للمحتل والقوى الخارجية، بحثت قيادات هذه النخبة، وبالتزامن مع سياسات الاحتلال الأمريكي الخاصة باعادة بناء الدولة والنظام السياسي الجديد وفق أسس طائفية ومذهبية وعرقية، هذه النخبة ومنذ بداية استيلائها على السلطة السياسية بحثت عن شرعية سياسية بديلة تؤطر وعي المواطن العراقي كل على مقاسها المذهبية والطائفية والعرقية وذلك لايجاد شرعية سياسية كاريزمية بديلة تستند الى تمجيد قيادات هذه النخبة وتقديس تاريخهم السياسي والعائلي واظهار بطولاتهم السياسية،وفي الوقت نفسه تحجب تبعيتها للمحتل الامريكي من خلال الاحتضان بالقوى الاقليمية الداعمة للطائفة الشيعية متمثلة بايران أو دول الخليج وعلى رأسها السعودية التي دعمت الطائفة السنية.

يبدو ان اللجوء الى الشرعية الطائفية والمذهبية والعرقية وصياغتها في اطار السلطة والقيادة الكاريزمية لدى قيادات النخب السياسية منذ 2003 ما هي الا غطاءا أيديولوجيا تشتد أثناء ظهور الأزمات بين قيادات هذه النخب أواثناء التفكك البنوي التي تتعرض لها هذه النخب وتتفرع منها قيادات ونخب جديدة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

تتنافس فيما بينها وتصارع النخب الأخرى لضمآن مصالحها الجهوية على حساب مصلحة الشعب ككل. هكذا تعمل هذه النخب على ادامة بقائها وتعرقل عملية تجديد وتبديل النخب ولا تمنح الفرصة للنخب الاخرى وتعيق دورة النخب المعروفة في النظم الديمقراطية بما فيه داخل أحزابهم السياسية بحيث اصبحت عملية التجديد محدودة جدا. فأغلب الاحزاب السياسية العراقي بعد 2003 لها طابع شخصي وعائلي وتقوم على أساس شخصنة الأحزاب تحت غطاء شخصية القيادة الكاريزمية (ياس، مولود : 2019، ص2)..

هذه السياسات التي تبنتها النخبة السياسية الحاكمة أسفرت عن تفكك النسيج الاجتماعي للشعب العراقي ككل وزادت من حدة الانقسامات ليس بين الطوائف والمكونات فحسب بل وبين أبناء الطائفة والمكون و المذهب نفسه. وعلى الصعيد الخارجي أدت هذه السياسات الى سلب الارادة السياسية المستقلة لدى قيادات هذه النخب وجعلتها جزء من سياسات ومشاريع االأطراف الاقليمية والدولية بحيث يتم استخدامها من قبل هذه الأطراف عند تسوية أومساومة الملفات الاقليمية والدولية العالقة بين دول الجوار (ايران تركيا والسعودية) أوالقوى الدولية (روسيا و الولايات المتحدة الامريكية وغيرها). وان من يدفع ضريبة هذه السياسات هو الشعب العراقي.

أما ما يتعلق بمبدأ سيادة القانون الذي هوالآخر عنصرا مهما من عناصر الالتزام السياسي فالأمر يتضح أكثر فأكثر عندما نرى تكرار حالات خرق الدستور وعدم الالتزام بالقانون والاتفاقيات المبرمة بين قيادات هذه النخبة كما سبق البيان أو الانتقائية في التعامل مع القوانين. فكل هذه الخروقات اثرت على النظام السياسي القائم برمته كما يتضح ذلك لاحقا.

**المطلب الثاني :تأثير عدم الالتزام السياسي لدى النخبة السياسية الحاكمة على النظام السياسي القائم**

عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون لدى النخبة السياسية الحاكمة يقابله الالتزام بمبدأ سيادة القوة والنفوذ الطائفية والمذهبية والعرقية على حساب الوحدة الوطنية والتعايش السلمي. هذه الحالة أوجدت جملة من الظواهر التي أصبحت فيما بعد سلوكا معتادا لدى النخبة السياسية العراقية الحاكمة وهي :

أولا- ظاهرة عدم الاستقرار السياسي : وهي التي ترجع الى ضعف النظام السياسي القائم " فعدم قدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وعدم قدرته على ادارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقص شرعيته من جهة أخرى" (نقلا عن الصبيحي :2018، ص ص 48- 49). والحالة هذه تنطبق على النظام السياسي القائم. فمنذ 2003 دأبت النخبة السياسية الحاكمة الى اضعاف المؤسسات الرسمية (البرلمان، الحكومة، السلطة الاقضائية) داخل النظام السياسي القائم وتقوية مؤسسات غير رسمية فيه عبر جماعات وأحزاب سياسية منتمية اليها هذه النخب. وقد أثبتت التجربة السياسية انه كلما اقتربت القيادات السياسية من مواقع السلطة والقرار ازدادت توجهاتها نحو التفرد بالسلطة، بمعنى تكوين سلطات موازية أو مستترة تفوق المؤسسات الرسمية من خلال مزيد من الاستحواذ على مصادر النفوذ والقوة السياسية لاحتواء وتقزيم الشركاء وترجيح توازنات

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الوظع القائم لمصلحتها. (الصبيحي :2018، ص 61). أبرزالأمثلة على عدم الاستقرار السياسي الذي صاحبه استخدام العنف حدوث النزاع المسلح بين جيش المهدي التابع للتيار الصدري وحكومة (اياد علاوي) عام 2004، وكذلك الصدام المسلح بين جيش المهدي وحكومة (نوري المالكي)عام 2008،اضافة الى الاقتتال الطائفي الشيعي-السني في ظل حكومة (ابراهيم الجعفري) 2006- 2007. وكذلك الاحتجاجات والتظاهرات التي شهدتها بعض المناطق في الجغرافيا السنية في محافظات بغداد والأنباروصلاح الدين ونينوى وديالى وكركوك وتطورت الى حركة " اعتصام" ودعوات الى "عصيان مدني" بين 2012 – 2013.(الكبيسي :2013، ص ص 19- 20). وكذلك حروب القاعدة ومن بعدها حرب داعش في 2014 داخل الأراضي العراقية. بالاضافة الى النزاع المسلح بين حكومة اقليم كوردستان وحكومة (حيدر العبادي) عام 2017. ومنذ 2019 يشهد العراق احتجاجات شعبية عارمة ضد النخبة السياسية الحاكمة بحيث توحي هذه الاحتجاجات، التي سميت فيما بعد بحركة التشرين، بمحاولات لنزع شرعية اركان النظام السياسي القائم، وقد خلفت هذه الاحتجاجات مئات القتلى وآلاف الجرحى من المدنيين الى أن تمكنت من فرض انتخابات المجلس التشريعي المبكر في 2021 رغم انها لم تجني ثمارها بعد.

ثانيا- بناء النظام الموازي : عدم الالتزام لدى النخبة السياسية أوجد ما يسمى بالنظام الموازي داخل الدولة العراقية ويطلق عليه ( الدولة الموازية، الدولة العميقة،حكومة الظل،..الخ ) بحيث يقوم هذا النظام على شبكة واسعة من التحالفات منتشرة ليس فقط في الجهاز البيروقراطي للدولة،بل تتسع لتشمل بعض عناصر من القوات المسلحة والشرطة والقضاء والاعلام والبيروقراطيين. هذه التحالفات تنشأ داخل المؤسسات الرسمية ومن عناصرأهلية وغيرالرسمية وتبسط نفوذها وتغلغل داخل المؤسسات الرسمية، هذه العناصر قد تكون أفراد، كيانات تقليدية ( قبيلة، طائفة، ديانة، عرق معين) رجال أعمال، منظمات المجتمع المدني، أحزاب سياسية... ( الشمري : 2021، ص 74). هذه الشبكة تمارس سياسة الزبونية من خلال توفير القائمون على السلطة خدمات وموارد متفردة وخاصة وغير قانونية للأفراد أو الجماعات مقابل الدعم السياسي. ويسمح هذ النظام وعبر هذه الحالفات بخلق علاقات نفعية متنوعة. على سبيل المثال تستطيع عناصر داخل الأجهزة الأمنية أن تبني علاقات مع الجريمة المنظمة عبر التفاوض على موارد تجارية أو حماية، مقابل استخدام قدرتها على العنف خارج نطاق القانون عند الضرورة.( أونيل : 2018،ص87 ). كما وتقوم هذه التحالفات على ابقاء الوضع الملائم لها ومصالحها أطول مدة ممكنة وتبذل ما في وسعها لردع و افشال أي محاولة تستهدف تغيير الوضع القائم. (رمضان : 2020، ص 111). بذريعة الحفاظ على الأمن القومي من التهديد الخارجي وأنه هناك دائما عدو مترصد لابد من التأهب دائما لصده عن ما يشكله للدولة من تهديد، وفي إطار ذلك تقوم الدولة بقمع المعارضين وكل من هم لا يشعرون بالرضا عن أداء الدولة بشكل عام والسياسي بشكل خاص، ويكون الهدف هو إضفاء طابع قانوني على حالة الاستثناء. قد يتم استغلال المؤسسات الدينية التي تسيطر عليها الدولة لتبرير تلك الاجراءات من الناحية الدينية حتى يتم إضاء طابع "شرعي – ديني" على ممارسات الدولة الأمر الذي يدفع المواطنين بالتزام الصمت.(السيد : 2015، من الانترنت). من بين الادوات التي يتم الاعتماد عليها

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

هو اللجوء الى حيل وخداع المواطنين وتقوم بأعمال وعمليات غيرمشروعة وبشكل سري وإذا ما ظهرت هذه العمليات السرية للعلن، لا أحد يتحمل مسؤوليتها. (رمضان : 2020، ص 112). معالم هذا النظام ظهرت بوضوح مع تولي نوري المالكي رئيس الوزراء الاسبق الذي " استخدم منصب رئاسة الوزراء لتعزيز قبضته على الجيش و القوات الخاصة و أجهزة المخابرات... قام بتعيين معظم قادة الفرق العسكرية بالوكالة وبدون مصادقة البرلمان و الذين يدينون له بالولاء الشخصي... و نجح بتشديد نفوذه على الجهاز القضائي...وهي الخطوة التي سمحت له بتهميش البرلمان...وسعى (المالكي) أيضا بتعيين موظفيه المنضوين في الحزب، في وزارات ودوائر الدولة لتسهيل أمور أعضاء الحزب، توسعت رقعة استلاب المناصب الحكومية لحلفاء (المالكي) وهم جزء لايتجزء من النظام الموازي، الذي استولى بعضهم مع مرور الوقت على أغلبية الدوائر لاسيما المرتبطة بوزارة الداخلية، من دوائر الجوازات والجنسية والاقامة، وتحول الموظفون فيها إلى اصحاب أموال طائلة من جراء المساومات والرشى التي يفرضونها على المواطنين فضلا عن بيع و شراء التعيينات في المؤسسات الأمنية ".( الشمري : 2021، ص ص 80 – 81 ). وقد استمر هذا النظام في الحكومات اللاحقة الى أن وصلت الى بيع وشراء المناصب العليا ( عضوية البرلمان، منصب الوزير،...الخ).

ثالثا- نظام المحاصصة : منذ تشكيل مجلس الحكم الانتقالي الى انتخابات المجلس التشريعي التي اجريت عام 2021 شكلت النخبة السياسية العراقية الحكومات على وفق نظام المحاصصة يقوم على أساس مبدأ التوافق الطائفي، المذهبي والعرقي بين الشعة والسنة والكورد أطلقت عليه ديمقراطية توافقية. بحيث تم الاعتماد على هذا النظام ليس فقط في توزيع الرئاسات الثلاث " الكورد والشيعة والسنة " ليكون رئيس الجمهورية كورديا ونوابه شيعي وسني، ورئيس الوزراء شيعيا و نائباه سني وكوردي، و رئيس مجلس النواب سنيا و نائباه شيعي و كوردي، بل وشملت المحاصصة المناصب المدنية حتى مدير عام، وحتى المناصب العسكرية أيضا وباتت المحاصصة مبدأ حاضر في الحياة السياسية العراقية بعد الاحتلال يرفضه الجميع شفهيا ويتمسكون به ويمارسونه عمليا. ( العيثاوي : 2015، ص33 ). هكذا أصبح نظام المحاصصة في العراق عبارة عن " عملية توزيع المناصب بمختلف صنوفها ومن أعلى المناصب الى أقلها ما بين الكتل السياسية التي شاركت بالانتخابات وحتى في بعض الاحيان تمثيل قوى لم تشارك اصلا في العملية الانتخابية وانما تمتلك رأيا مؤثرا أو تحظى بدعم خارجي وتحت وطأة الضغوط يصار الى تمثيلها يضاف اليها كوتا الأقليات لاعطاء وتمثيل الأقليات الدينية والقومية والعرقية تمثيلا حكوميا أو برلمانيا،أيضا أصبحت المحاصصة بوابة لدخول الكثير من الاشخاص غير المؤهلين او ممن يعتاشوا على الفساد الاداري والمالي مما فاق من حجم المعاناة. فالنظام السياسي بات عرضة للمشاكل بصورة عامة ويعاني من اخفاقات تمس مختلف جوانبه، يضاف اليه التداخل ما بين السلطات الثلث، فالحكومة تعاني من وجود وزراء ومسؤولون فرضتهم الكتل السياسية وبالتالي اصبحوا عالة على عملها كما وان من الصعوبة تنحيتهم او مسائلتهم بسبب تبعيتهم لكتل متنفذة وبالتالي اي تنحية او استجواب سوف يعرض مسؤولي بقية الكتل للمصير نفسه وهذا ما يفسر قلة الاستجواب البرلماني او عدم أخذ مجلس النواب لدوره الرقابي والتشريعي الكامل، كذلك تتسبب المحاصصة بضياع العديد من المشاريع وعلى

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المستويين الرسمي والشعبي فلا مشاريع تنتشل العمل المؤسساتي من واقعه وتنهض به نتيجة لكثرة المعارضين او انها تصطدم بالمحاصصة والمتنفذون ولا على المستوى الشعبي نتيجة لهدر وضياع الاموال وهذا ما يفسر قلة الخدمات وزيادة البطالة وتدهور الوضع المني".(كاظم، عبد الأمير : 2018، ص155).

رابعا- ظاهرة الميليشيات : بالرغم من ان الفقرة (ب) من المادة 9 من الدستور العراقي الدائم 2005 ينص على انه " يحظرتكوين ميليشيات عسكرية خارج اطار القوات المسلحة "، الا ان معظم أقطاب النخبة السياسية العراقية تمتلك جناحا مسلحا يدعم توجهاتها ويدافع عنها. في حين في الوقت الذي تنص الفقرة (ج) من المادة 9 : " لايجوز للقوات المسلحة العراقية وأفرادها، وبضمنهم العسكريون العاملون في وزارة الدفاع أو أية دوائر أو منظمات تابعة لها، الترشيح في انتخابات لإشغال مراكز سياسية، ولايجوز لهم القيام بحملات انتخابية لصالح مرشحين فيها...". وهذه الفقرة تشير صراحة الى ضرورة منع أفراد القوات المسلحة الرسمية من الاقتراب من العمل السياسي بما فيه الانتخابات. بينما نجد في الواقع السياسي الميليشيات التي منع الدستور تكوينها تشارك علنا في الانتخابات كميليشيا البدر، عصائب أهل الحق،...الخ ولها كتل نيابية داخل البرلمان العراقي. هكذا أصبحت مسألة الميلسشيات في العراق، من أبرز القضايا الخلافية السلبية، سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً، حيث بات السلاح المنفلت هو الحاكم المطلق، وتؤكد الوقائع التاريخية أن ولادة بعض الميليشيات تعود إلى ما قبل الاحتلال الأميركي للعراق، بينما ساهمت الأوضاع المضطربة والتعقيدات التي رافقت إسقاط النظام السابق ولادة بعضها الآخر، وجميعها تتمتع بقدرات مالية وبشرية كبيرة، ومعظمها يتلقى الدعم من إيران وهناك ما يقارب (54) ميليشيات مسلحة يصل تعدادها الى 120 ألف مقاتل. (البيان: 2018، من الانترنت). جدير بالاشارة اليه ان بعض الميليشيات تكونت في اطار مايسمى بالصحوات العشائرية التي تلقت الدعم من الحكومة والقوات الامريكية. يذكر ان الميليشيات ضالعة في احداث عدم الاستقرار السياسي والأمني وبعضها الآخر متورطة في عمليات القتل والخطف وتجارة المخدرات. مما أصبحت تشكل خطرا على الواقع المجتمعي ناهيك عن الواقع السياسي الذي يمتاز بعدم الاستقرار السياسي والأمني.

خامسا- اهمال قضايا التنمية السياسية والاقتصادية: وذلك على اثر الانتشار الواسع للفساد المنظم بين أقطاب النخبة السياسية الحاكمة منذ 2003. كما يتضح ذلك في تصريح أدلى به النائب السابق ورئيس حزب الأمة العراقي "مثال الالوسي" عام 2019 نقله موقع ( ultrairaq) إن "الفساد المالي والإداري في العراق ليس مسألة ارقام، فما خسره العراق يفوق بأضعاف ما تتحدث عنه هيئة النزاهة والجهات المختصة"، مؤكدًا أن " الموازنات الفلكية ذهبت في جيوب الأحزاب عبر تقسيمها، حيث كل همهم كان، كيف يسرقون أكثر".يؤكد (الآلوسي) لـموقع (ultrairaq ) أن "الفساد لم يترك بابًا إلا وطرقه في كل القطاعات والمؤسسات والملفات، وخلف لنا كمًا هائلًا من المشاريع الوهمية ومليارات الدولارات كديون خارجية، فضلًا عن تحطيم الاستثمار والبنى التحتية وتدمير كل إمكانات الدولة".تتجاوز الواردات المالية للعراق منذ الغزو الأميركي وسقوط النظام السابق، في نيسان/إبريل 2003، 1000 مليار دولار، ذهب نصفها إلى الموازنة الاستثمارية الوهمية، رمز "الفساد الأعظم"، وفق لجنة النزاهة النيابية. خسر

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

العراق، كما تقول اللجنة، أكثر من 350 مليار دولار من خلال تهريب العملة ومزاد البنك المركزي، والعقود والمشاريع الوهمية والمتلكئة منذ العام 2003 حتى اللحظة". (هادي : 2019، من الانترنت). وقد تسبب هذا الفساد بارتفاع نسبة الفقر والبطالة في المجتمع العراقي. حيث زادت نسبة الفقر والبطالة في المجتمع العراقي. حيث أشارت احصائية وزارة التخطيط العراقية لعام 2019 ان نسبة الفقرفي العراق بلغت 31.7%. حيث وصل عدد الفقراء الى 12.680 مليون شخص، وارتفعت هذا العدد عام 2021 الى 12.800 مليون شخص و نسبة الفقر فوق 31%. و بلغت نسبة البطالة12.8% اذا علمنا ان نسبة السكان العاملين في العراق لا تشكل سوى 35.7% وهي تعد سادس أقل نسبة في العالم وأقل بنحو 20 نقطة من المتوسط العالمي البالغ 55.9%.( نقلا عن حافظ، يونس :2022، ص ص 157 – 159 ).

سادسا- أزمة الانتماء الوطني : غياب الاحساس والشعور بالوحدة الوطنية لدى النخبة السياسية الحاكمة على اثر تفضيل الولاءات الجمعية التقليدية ( الطائفية، المذهبية والعرقية ) على الولاء الوطني العراقي في البناء الايديولوجي والممارسة السياسية تجاه بعضهم البعض وتجاه الأخر من جهة، وشخصنة العلاقات السياسية والمؤسساتية من جهة اخرى. وذلك بسبب تجنب النخبة السياسية القيام بعقلنة وتقنين السلطة من ناحية وعقلنة وتقنين العلاقات الاجتماعية من ناحية اخرى. (محمد: 2019، ص 75) وهذا مرده كله الى غياب الارادة المستقلة لدى النخبة السياسية الحاكمة منذ 2003 وتبيعتها للأطراف الخارجية (الاقليمية و الدولية ) في صنع القرار السياسي.

سابعا- التقاعس عن طرح اليات تغيير النخبة السياسية الحاكمة في الدستور الدائم لعام 2005 في حالة عدم التزام قيادة هذه النخبة بتنفيذ االدستور، رغم اشارته الى التداول السلمي للسلطة بطريقة ديمقراطية في المادة (2)، واشارته الى حرية الاجتماع والتظاهر السلمي في المادة (36). وتوقف عند تغيير رئيس الجمهورية عبر البرلمان في حالة انتهاكه للدستور وفق المادة (58). وكذلك سحب الثقة من رئيس الحكومة عبر البرلمان حسب المادة ذاتها. بعبارة اخرى لم تجز النخبة السياسية الحاكمة للمواطن وفق الدستور حق ازاحة رئيس الحكومة او الجمهورية عبر الثورة او اليات اخرى كالمظاهرات او العصيان المدني أو غيرها من طرق الاحتجاجات السلمية.

## الخاتمة والاستنتاجات

من خلال البحث تبين لنا ان اشكالية مفهوم الالتزام السياسي بحد ذاتها تكمن في مضمون الالتزام السياسي ذاته الذي يغطي العلاقة بين الجانبين الأساسيين؛ وهما الحكام والمحكومين أو المواطن و النخبة السياسية الحاكمة. فالالتزام السياسي لايقتصرعلى التزام وطاعة المواطن للقوانين الموضوعة والقرارات الصادرة من النخبة الحاكمة فحسب، بل ويشمل أيضا التزام النخبة الحاكمة ذاتها بالقوانين والقرارات. الاشكالية هذه تفضي الى تحليل مضمون الالتزام السياسي من خلال مبدأين اساسيين وهما مبدأ الشرعية ومبدأ سيادة القانون.ومن جانب آخر تبين لنا أن تركيبة النخبة السياسية الحاكمة في العراق منذ 2003

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

تتميز بكونها نخبة تقليدية في البناء الايديولوجي والسياسي- الاجتماعي وهي (طائفية، مذهبية وعرقية) تضاف اليها كونها نخبة مسلوبة الارادة والاستقلالية وتعاني من التبعية للقوى الاقليمية والدولية في ممارساتها السياسية. وعليه نستنتج مما سبق :

1 – ان الخصائص التي تميزت بها النخبة السياسية العراقية (خاصية الانتماء التقليدي، وخاصية التبعية) دفعت بهذه النخبة على انتهاج سلوك عدم الالتزام السياسي سواءا بالدستور الدائم لـ 2005، أو حتى الاتفاقيات المبرمة بينها.

2- نلاحظ ظاهرة تفكك النخبة السياسية العراقية بين فنرة واخرى. اذ تتفكك هذه النخبة من داخلها لكنها لا تخرج من اطارالشرعية الكاريزمية والتقليدية. هذه الحالة دفعت بهذه النخبة الى انتهاك متكرر للدستور الدائم الذي انتجته هي نفسها عام 2005، ومن ثم التعامل مع هذا الدستور بصورة انتقائية وحسب المصالح المرحلية.

3- ان عدم الالتزام السياسي والانتقائية في السلوك السياسي لدى هذه النخبة تركت تداعيات خطيرة على النظام السياسي القائم. اذ أدت هذه السياسة الى تفشي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي التي تزامن مع الاستخدام المتكرر للعنف فيما بين أقطاب هذه النخبة ذاتها، كما وأدى الى بناء حكومة ظل أو مايسمى بالدولة العميقة في حضن الدولة العراقية بعد 2003. بل والأكثر من هذا تسبب عدم الالتزام السياسي لدى النخبة السياسية العراقية بغد 2003 في تكريس نظام المحاصصة، ونشر الفساد وسرقة المال العام،و التعامل مع المؤسسات الحكومية على أساس سياسة الشخصنة والحزبنة.

4 - احدى النتائج المهمة فيما يتعلق بعدم التزام النخبة السياسية الحاكمة في العراق تتعلق بسعيها الدؤوب نحو ابقاء الوضع على ماهو عليه عبر التقليل من شأن الدستور وانتهاك مبدأ سيادة القانون من جهة، والإتكال على الشرعية الكاريزمية والتقليدية والاحتضان في الهوية الطائفية والعرقية والحزبية الضيقة بدلا من دعم الشرعية القانونية والسلطة المؤسساتية من جهة أخرى. وذلك لأن تقوية سلطات القانون والقضاء من شأنها انهاء هيمنة النخبة السياسية الحاكمة. لذلك فدعم عدم الالتزام السياسي والدفاع عنه من قبل النخبة السياسية الحاكمة صراحة أو ضمنا تقف خلفه سياسات ومصالح فئوية ذات أبعاد أيديولوجية ومصلحية ضيقة. ان سعي النخبة السياسية الحاكمة لإبقاء الوضع على ماهو عليه فيما يتعلق بعدم الالتزام السياسي مدعوم من القوى الخارجية(ايران) و( الولاياة المتحدة الأمريكية) التي لها مصلحة في الحفاظ على الوضع الراهن وابقاء هذه النخبة على السلطة عبر منح مختلف أشكال الدعم السياسي، العسكري ...الخ لها.

5 - ان استمرار عدم الالتزام السياسي لدى النخبة السياسية العراقية بالدستور الدائم لسنة 2005 ( وغياب اتفاق بين أطراف هذه النخبة على تعديل البنود التي هي موضع الخلاف والاختلاف بينها)، زاد من حدة الانقسامات السياسية بين الأقطاب الرئيسة لهذ النخبة، ومهد لمزيد من عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي، وفتح الباب نحو مزيد من التدخلات الاقليمية والدولية بحيث، وفي ظل غياب الارادة المستقلة لدى هذه النخبة، تزداد تبعية القرار السياسي العراقي للقوى الاقليمية والدولية، وفي كل عملية يراد بها تجديد فاعلية النظام السياسي عبر الانتخابات التي باتت نتائجها محسومة سلفا وفق اتفاق

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الأطراف الاقليمية والدولية على دعم وابراز جماعات معينة ضمن هذه النخبة على حساب مصلحة الشعب العراقي ومصلحة النظام السياسي الديمقراطي والاستقرار السياسي والمجتمعي. لذلك تفقد هذه النخبة مصدافيتها شيئا فشيئا مما نتج عنه تراجع ثقة المواطن بالنخبة السياسية وبالعملية السياسية برمتها، في ظل ازدياد مؤشرات البطالة والفساد وهدر المال العام. وفي النهاية تتسبب هذه الحالة في تهديد مستقبل الدولة العراقية وتعرضا للتفكك والانهيار.

## المصادر:

### أولا : المصادر العربية:

### 1 – الكتب :

1) الأسود، صادق : 1990، علم الاجتماع السياسي أسسه و أبعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق.
2) الفضل، منذر : 2010، مشكلات الدستور العراقي جذوره. كتابته. تفسيره. تعديلاته رؤية قانونية – سياسية – لمستقبل الديمقراطية في العراق، دار آراس للطباعة و النشر، اربيل.
3) الكبيسي،.يحي : (2013)، العراق : الاحتجاجات و أزمة النظام السياسي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الامارات.
4) الكيالي، عبدالوهاب، 2015 : موسوعة السياسة، ج1. المؤسسة العربية للدراسات و النشر. بيروت، لبنان.
5) المنوفي، كمال : 1987، أصول النظم السياسية المقارنة، ط1، الربيعان للنشر و التوزيع، الكويت.
6) حسين، سعدي ابراهيم : 2015، النخبة السياسية الحاكمة في العراق 1958- 2014 " دراسة في التوجهات و الأهداف "، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق.
7) رسول،.عابد خالد : 2012، الحقوق السياسية في الدساتير العراقية دراسة تحليلية مقارنة على ضوء المتغيرات السياسية،مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،السليمانية.
8) سعدالدين، د.ابراهيم، 2002: مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مجموعة مؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط3.
9) عبد الجبار، فالح : 2006، التوافقية والدين والدولة و هوية العراق، مأزق الدستورنقد و تحليل، مجموعة مؤلفين، مركز الدراسات الاسترتيجية، بغداد – بيروت.
10) فيبر، ماكس، 2011 : العلم و السياسة بوصفهما حرفة : ترجمة جورج كتورة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1.
11) مجموعة مؤلفين : 2006، مأزق الدستورنقد و تحليل، مركز الدراسات الاسترتيجية، بغداد – بيروت.
12) مكاي، ليان 2015: نحو ثقافة سيادة القانون، معهد الوليات المتحدة للسلام، واشنطن دي سي.

### 2 – الدوريات :

13) الشمري، أيمن أحمد محمد : 2021، النظام الموازي في العراق (2006- 2019 )، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية، جامعة بغداد، العدد المزدوج، 86 و 87.
14) الصبيحي، احمد شكر حمود : ( 2018 ) ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 (دراسة في المفهوم والاسباب)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد 13.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

15) العيثاوي، ياسين محمد حمد : 2015،الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق " الشرق الاوسط " انموذجاً، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية و الاستراتيجية، جامعة بغداد، العدد 60.
16) العيساوي، عبدالعزيز : 2020، النخبة الحاكمة و التأسيس للدولة العراقية بعد 2003، المجلة العراقية للعلوم السياسية، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، العدد 2.
17) أونيل، باتريك : (2018)، الدولة العميقة: المفهوم الناشئ في علم السياسة المقارن، مجلة سياسات عربية، العدد، 30.
18) حافظ،حنان يونس، يونس،عبد الزهرة فيصل : 2022، الافاق المستقبلية لمشروعات معاجلة الفقر والبطالة في العراق، مجلة الادارة و الاقتصاد، كلية الادارة و الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 133.
19) رمضان، عبدالمجيد : (2020)، الدولة القائمة والدولة العميقة وإشكالية التوافق والتضارب في المصالح، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، مجلد 4، العدد 1.
20) صليبا، جميل :،1982: المعجم الفلسفي. ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
21) عمارة، رشيد : (2015)، النخب السياسية العراقية ودورها في السلم الأهلي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية، كلية القانون و العلوم السياسية، جامعة كركوك، المجلد 4، العدد 12.
22) كاظم، سمية دهام. جبير، علي سعدي عبد الزهرة : , 2022، العزوف عن الانتخابات البرلمانية العراقية دراسة حالة انتخابات عام (2018 و2021)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد 27.
23) كاظم, علي مراد، عبد الامير، حسين باسم : 2018، الاثار السياسية للمحاصصة في العراق بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 55.
24) محمد، حسن الظاهر محمد : 1993، نظرية الالتزام السياسي دراسة في الأصول، مجلة البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 21.
25) محمد، فايز محمد حسين، 2013 : فلسفة القانون وسيادة القانون في الدولة الحديثة، مجلة التفاهم، وزارة الأوقاغ و الشؤون الدينية، سلطنة عمان، العدد، 39.
26) محمد،.وليد سالم : 2019، النخبة السياسية و آليات بناء السلام في مجتمعات مابعد الصراع، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد 16.
27) ياس،.رشيد عمارة،مولود،.فاروق عبدول : 2019، دور النخب السياسية في تأزيم السلم الأهلي في العراق بعد عام 2003، مجلة الدراسات السياسية و الأمنية، مركز الدراسات المستقبلية، السليمانية، العراق، المجلد 2، العدد 4، 2019.

**3 - الأطاريح :**

28) مولود، عماد احمد، 2019 : سياسات ادارة التنوع ؛ استجابة الدولة للهويات: دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين – اربيل.

**4 - الانترنت :**

29) أحمدي، أحمد إبراهيم أحمدي، الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط دراسة حالة "غزو العراق – ثورات الربيع العربي"،، على الرابط التالي : تاريخ السحب : 2022/8/3

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

https://democraticac.de/?p=35606
30) السيد، ابراهيم : (2015)، ما هي الدولة العميقة؟ تاريخ السحب : 2022/9/5.

https://rawabetcenter.com/archives/10366

31) جريدة البيان الاماراتية : 2018، تغوّل الميليشيات.. مأساة العراق الكبرى بعد الغزو، تاريخ السحب 2022/9/20

https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2018-03-19-1.3214140
32) هادي، أحمد : 2019، 20 قصة فساد.. كيف ضاعت 500 مليار دولار في العراق؟ تاريخ السحب : 2022/10/2 https://ultrairaq.ultrasawt.com/20

**ثانيا المصادر الانكليزية :**

33) Kurian :G, Thomas , 2011: The Encyclopedia of Political Science.CQ press. Washington.D.C

---

# ئیشکالیەتی پابەندبونی سیاسی لەلای دەستەبژێری سیاسی عێراقی و کاریگەریەکەی لەسەر سیستەمی سیاسی عێراقی دوای 2003

**پوختە :**

**بابەتی پابەندی سیاسی بابەتێکی زۆر گرنگە بەوپێیەی تاوتوێی پەیوەندی دیالێکتیکی نێوان دەسەڵاتدار ودەسەڵات بەسەرسەپێنراو، هاوڵاتی و دەوڵەتدا دەکات، لەگەڵ لێکەوتەکانی ئەو پەیوەندیە لەسەر هەردوو لایەن چ لەرووی ماف و پابەندییەکان لەلایەکەوە، چ و لەرووی رەوایەتی دانە کە لەئەنجامی ملکەچبوون و پابەندبوونی دوانەیی بە یاساکان و فەرمانەکان لەنێوانیان سەرچاوەدەگرێت لەلایەکی دیکەوە. بابەتی بابەندی سیاسی لەم توێژینەوەیدا تاوتوێکراوە لە دووتوێی پەیوەندی بە دەستەبژێری سیاسی عێراقی فەرمانرەوا لەوەتەی ساڵی 2003 ەوە. کە تیایدا بۆمان دەردەکەوێت مێژوو و واقیعی سیاسی عێراقی ئەوە دەردەخەن کە دەستەبژێری**

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

سیاسی عێراقی فەرمانرەوا هیچ بایەخێکی ئەوتۆی بە بابەتی پابەندی سیاسی نەداوە چ لەنێوان خۆیان یان لەنێوان خۆیان و گەلی عێراقی بەتایبەتی بەو دەستورەی کە سالی 2005 بەرقەرارى کرد. ئەمەش بەهۆکاری جۆراوجۆر؛ هەندێکیان هۆکاری خودین کە پەیوەستە بە خودی سروشتی پێکهاتەی دەستەبژێری سیاسی عێراقی کە سروشتێکی کلاسیکگەرایی (تایفەگەری، مەزهەبگەری، نەژادگەری) لەخۆی گرتووە، هەندێکی تر لەو هۆکارانە پەیوەندی بە ئینتمابوونی دەستەبژێری سیاسیی عێراقیەوە هەیە بۆ ولّاتانی دەرەکی لەبەر فاکتەری بەرژەوەندی و فاکتەری ئایدیۆلۆژی. ئەمەش واياکردووە کە ئەم دەستەبژێرە بێ ئیرادە بێت. لەراستیدا پابەندنەبونی دەستەبژێری سیاسی عێراقی بە دەستوری سالّی 2005 بوە هۆی لەدەستدانی رەوایەتی یاسایی کە خوی هە لەبنەرەتدا ئەو رەوایەتیە جیگای گومان بوو بەوپێیەی ئەم دەستەبژێرە بە فاکتەری دەرەکی دەسەلّاتی گرنەدەستبۆیە بەردەوام هەولیداوە و لەجیاتی ئەوە شەرعیەتی کلاسیکی و کاریزمی لەخۆی هەلّبگریت.. ئەمەش بوە هۆکاری ئەوەی کە سیستەمی سیاسی عێراقی دووچاری ناسەقامگیری سیاسی و ئەمنی ببێتەوە، سەرباری بلّاوبونەوەی گەندەلّی و دزینی داهاتی گشتی، و بونیاتنانی سیستەمی پشکپشکینە و مامەلّەکردن لەگەل دامەزراوە گشتیەکان لەسەر بنەمای بە کەسیی کردن و بەحزبیکردنی ئەو دامەزراوانە .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

# The problematic of political commitment among the Iraqi political elite and its impact on the political system after 2003

**Dr. Imad Ahmad Mawlood.**
Department of Business Administration, Erbil Technical Administrative Institute,
Erbil Polytechnic University, Erbil Kurdistan Region, Iraq.
Email: Imad.mawlood@epu.edu.iq

***Keywords**: political commitment, legitimacy, rule of law, political elite, political system.*

## Abstract

The topic of political commitment is extremely important as it deals with the dialectical relationship between the ruler and the ruled, the citizen and the state, and the implications of this relationship for both parties in terms of rights and duties on the one hand. On the other hand, in terms of the legitimacy that emerges from obedience and dual obligations to the laws and orders between them. Since the issue of political commitment here is discussed in the context of its relationship with the ruling Iraqi political elite since 2003, we find that reality and political history indicate that the ruling political elite does not pay any attention to the issue of political commitment among themselves or towards the people, especially the lack of commitment to the constitution that it approved in 2005. This is for reasons, some of which are subjective, related to the composition of the political elite itself, which is of a traditional nature (sectarian, sectarian, ethnic), and the others related to its external affiliations with interest and ideological dimensions, which made it robbed of its will. The lack of political commitment of the Iraqi political elite to the constitution approved in 2005 led to the loss of legal legitimacy from this elite, whose legitimacy is essentially questionable given that this elite seized power with external support. Therefore, this elite sought to confer traditional and charismatic legitimacy on itself, which resulted in the Iraqi political system being exposed to political and security instability, not to mention the spread of

the phenomenon of corruption, theft of public money, the construction of a quota system, and dealing with public institutions on the basis of a policy of personalization and partisanship.